الجدول رقم 38 : التدابير المعتمدة ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع وآجال تنفيذها في الجزائر في الفترة 98/95.

التدابير المعتمدة	تواريخ التنفيذ
A – نظام الصرف	
1-إقامة سوق صرف ما بين البنوك مع اعتبار البنوك أعوانا معتمدة	نهاية 1995
2-توسيع سوق ما بين البنوك إلى مساهمين آخرين من غير البنوك التجارية.	1996
3- بالموازاة مع إقامة سوق صرف ما بين البنوك ، يتم منح الاعتماد لمكاتب الصرف بداية 1996.	1996
4-إقرار نظام المادة الثامنة ، بمجرد تحقيق قابلية الدينار للتحويل للمعاملات الخارجية الجارية.	1997
5-التحليل المعمق لتنافسية قطاعات السلع القابلة للتبادل في إطار الدراسة حول الحماية الفعلية المنجزة بالتعاون مع البنك الدولي.	1995
6-متابعة سياسة صرف مدعومة بسياسات مالية ملائمة لضمان التنافسية الخارجية.	98/95
B – تحرير المبادلات والمدفوعات	
1- إلغاء إلزامية تحديد آجال دنيا للقروض الخارجية المتعاقد عليها لشراء سلع التجهيز	منتصف 1995
2- بهدف ضمان تحويل الدينار للمعاملات الخارجية الجارية:	
أ – يتم السماح بنفقات الصحة و التعليم،	
• في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر ضمن مبالغ محددة سنويا	منتصف 1995
• في المرحلة الثانية من قبل البنوك التجارية ضمن حدود المبالغ المقررة من قبل بنك الجزائر.	1996
ب – الترخيص بنفقات السياحة في حدود مبالغ سنوية في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر، و بعد 6 أشهر من قبل البنوك ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر،	1997

ج – النفقات الأخرى (مهمات الأعمال ، نفقات الإشهار ، تحويل الأجور ... الخ) يتم الترخيص بها من قبل البنوك التجارية ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر.	1996
3- إلغاء شرط قيام المستوردين لسلع معينة بمراعاة المعايير المهنية والفنية (الأدوية ، الحليب، السميد ، الدقيق ، القمح)	منتصف 1995
4- إعادة هيكلة التعريفة الجمركية	
• تخفيض معدل التعريفة القصوى إلى :	1995
50 % و يتم متابعة تخفيض هدا المعدل إلى غاية الوصول إلىالمعدل ف الدول المجاورة.	جانفي 1996
C - تحرير الأسعار	
1- إقامة آلية تسمح بالمتابعة الثلاثية للتكاليف الاقتصادية للمنتجات ذات الأسعار الإدارية بهدف تصحيح أسعارها دوريا.	1995
2- إلغاء الدعم للمنتجات الغذائية و الطاقوية.	نهاية 1995
3- إلغاء المراقبة على الهوامش و تحويل المنتجات التالية إلى الأسعار الحرة، السكر، الحبوب (من غير القمح الصلب و اللين)، زيت الطعام الأدوات المدرسية والأدوية.	منتصف 1994
4- إصلاح أسعار الدعم للزراعة :	نهاية 1994
D-المالية العامة :	
1- توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بخفض الإعفاءات.	يناير 1995
2- إصلاح التعريفة الجمركية.	يناير 1995
3- مراجعة و إصلاح الضريبة على القيمة المضافة.	
• مراجعة المعدلات و الأوعية و دراسة إمكانية توسيع الوعاء إلى المنتجات البترولية و تقليص المعدلات من ثلاثة إلى معدلين،	1997
• تحديد وسائل زيادة مر دودية الحقوق على الاستهلاك.	

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

4- وضع رقم ضريبي لكل ممول	نهاية 1996
5- العمل بالتعاون مع البنك الدولي على :	منتصف 1996
• مراجعة سياسة الإنفاق العام،	
• وضع نظام لمتابعة الإيرادات و المحاسبة لدعم تسيير النفقات	
6- الشروع في إصلاح الوظيف العمومي بهدف تقليص العمالة الزائدة.	1996
E – السياسة النقدية و إصلاح النظام البنكي و المالي :	
1- اعتماد معدلات فائدة دائنة حقيقية موجبة (من غير المعدل المرتبط بالسكن) مقاسة على أساس اتجاهات التضخم المقدرة للثلاثي الرابع 1995.	نهاية 1995
2- اعتماد هيكلة المعدلات الموجهة ، خاصة معدل إعادة الخصم في إطار إدخال نظام المزايدة على القروض.	1995
3- إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة.	1995
4- تطوير السوق النقدية :	
• ما بين البنوك (بتوسيع تشكيلة الأدوات و المتدخلين)،	1995
• المزايدة على القروض،	1995
• المزايدة على أدونات الخزينة،	1995
• إدخال عمليات السوق المفتوحة.	منتصف 1996
5- إعادة رسملة البنوك باستخدام جزء من المبالغ الموجهة لتسديد الالتزامات و التي توقفت في منتصف 1996 .	1996
6- إنجاز الأعمال التمهيدية لإقامة سوق رؤوس أموال.	1996
7- إعادة رسملة للبنوك لتطبيق معدل كفاية رأس المال 4 % .	منتصف 1995
8- دعم إعادة هيكلة البنوك بطريقة تحفز القطاع الخاص على المشاركة في رأس مالها.	98/96
9- دعم التدابير الاحترازية التي تحد من المخاطرة و تضع القواعد لتصنيف القروض.	نهاية 1995

10- إعادة هيكلة صندوق الادخار و دمجه في النظام المصرفي.	
11- وضع نظام لتأمين الودائع.	1996
F- الشبكة الاجتماعية و القضايا الاجتماعية :	نهاية 1996
1- وضع حصيلة تنفيذ برنامج الأشغال للمنفعة العمومية.	
2- إصلاح صندوق تشغيل الشباب بالتعاون مع مصالح صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.	منتصف 1995
3- فحص بالتعاون مع البنك الدولي سير و تمويل نظام التأمين على البطالة.	نهاية 1995
4- إجراء تحقيق على مستوى المعيشة الذي يسمح بقياس الفقر.	1995
5- إنجاز دراسة شاملة و فعلية عن الحماية الاجتماعية ، خاصة فيما يتعلق بضمان الدخل، التغطية الاجتماعية ، دعم الطفولة.	1995
	1996
G- إصلاح المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص :	
1-تصفية المؤسسات العمومية المحلة	1995
2-الانتهاء من التطهير المالي للمؤسسات العمومية المتبقية قصد مرورها إلى الاستقلالية و/أو فتح رأسمالها.	نهاية 1995
3- إعداد الحكومة لمشروع قانون حول الخوصصة.	منتصف 1995
4- خوصصة خمس فنادق تبعا لإعلان المزايدة المطروح في ديسمبر 1994.	منتصف 1995
5- الانتهاء من برنامج التطهير و إعادة تأهيل 23 مؤسسة عمومية :	
• التطهير المالي و المرور إلى الاستقلالية للمجموعة الأولى من 15 مؤسسة،	منتصف 1995
• التطهير المالي والهيكلي و تحويل القانون الأساسي لـ 8 مؤسسات متبقية،	نهاية 1995
• وضع برنامج تأهيل في إطار تطبيق عقود النجاعة المبرمة بين السلطات و المؤسسات.	98/95
6- تحديد سياسة مكافأة رأس مال الممنوح للمؤسسات من قبل صناديق المساهمة.	1996
7- وضع قيد العمل هيئة لضمان القروض على الصادرات.	96/95

المصدر : Ministère se finances, Mémorandum sur les politiques économiques et financieres de l'Algérie pour la période Avril 1995-Mars 1998, pp 21-23.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner